

المحاضرة الثالثة

أبعاد وآليات تجسيد الحكم الرشيد

1/ أبعاد الحكم الرشيد:

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الرشيد تتضمن أربعة أبعاد مترابطة ومتصلة فيما بينها، حيث لا يمكن أن تستغني على أي بعد منها و إذا ما إنعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حكم راشد. وهذه الأبعاد هي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة و الحكومة ومدى تمتعها بالكفاءة و الفعالية في إدارة شؤون المجتمع، والبعد الإقتصادي و الإجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته و إستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجال الإقتصادي والإجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الإقتصاديات الخارجية والمجمعات الأخرى من جهة أخرى.¹

وتؤثر هذه الأبعاد وتتربط لتكوين الحكم الرشيد .

1-1 البعد السياسي: ويعتبر البنية الأولى لتكريس الحكم الرشيد، ويقضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقول به الإدارة الشعبية، بحيث يتم إنتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس، وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة إنتخاباً حراً ونزيهاً ودوري و تنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة التي يأتي على رأسها عادة كثر التيارات السياسية حصولاً على ثقة الناس في الإنتخابات²، ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل مصالح الناس بشفافية وأن يحكم وضع قواعد القانون معيار تحقيق مصالح الناس، كما يستلزم ذلك وجود تمثيل معارض للتيار السياسي الذي يتولى مسؤولية الحكومة في مؤسسة التمثيل ضماناً لصلاح ورشاد الحكومة، ويزداد فاعليتها بقوة هذه المعارضة.

إن توفير هذا البعد من شأنه أن يمنع اللإستقرار السياسي للدولة، هذا الإستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع، ومن ثم يكون بوسع

¹ نور الدين العوفي، مؤشرات الحكامة وآليات الإنتقال الديمقراطي: حالة المغرب، م.د.د.ع، بيروت، 2004، ص. 797.

² حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، نوفمبر 2004، ص. 41.

الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية(كضمان السلم وتحقيق الإستقرار الداخلي) الى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنة يقول بها الحكم الراشد ,كضمان الصحة العمومية،الحفاظ على البيئة ,تطوير المنظومة التربوية ...

1- 2 البعد القانوني: يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة، ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام³، ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون إستثناء إنطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وتوفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثمة توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين، مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى الساسية والمجتمعية وهذا ما يؤدي الى تجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والإستقرار السياسي .

1- 3 البعد الإداري (التقني): ونقصد به وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة،ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين... إضافة الى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد إستقلال الإدارة عن السلطة السياسية والإقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي إعتبارات أخرى .

كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعبا أساسيا في وضع السياسة العامة وتهدف الى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الإقتصادي والإجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية.

ويكتمل تكوين الدولة لمؤسسة الحكومة وهي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على وظائف الإدارة والتسيير لشؤون المجتمع، وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين و الإداريين ولكن

³ المستقبل العربي، مركز دراسات الودة العربية، بيروت، فيفري 2000، ص. 8.

قيادتها عادة ما تكون لها طابع سياسي تفرزها الإنتخابات الدورية مما يخضع القيادة للحكومة لمسائلة الناس مباشرة⁴.

1-4 البعد الإقتصادي والإجتماعي: كونه إقتصادي لأنه يشترط الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، وإجتماعي لأنه يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية وهذا يوضع المواطنين في صلب الإصلاحات الإدارية ونجد أنه أعيد تحديد دورالدولة في الإقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي :

1- تحقيق الإستقرار في وضع الإقتصاد الكلي.

2- تخفيض حجم القطاع العام .

3- إصلاح الإطار التنظيمي .

ويجب بناء على هذا دعم القطاع الخاص من طرف قطاع مصرفي حتى يمكن أن يؤدي وظائفه بفعالية وكفاءة .

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص، وتتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية فى المعلومات والاحصاءات وتعزيز المسؤولية الإجتماعية إضافة إلى معيار الإدارة الإقتصادية -الإجتماعية العلانية ذات البعد الإجتماعي حيث تقوم بتقويم الخدمات الإجتماعية الأساسية وفق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين.

يعتمد الحكم الراشد على الأبعاد المذكورة، حيث لا يمكن إيجاد إدارة فاعلة من دون استقلالها عن نفوذ وتدخل السياسيين، كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني⁵ و تهميشه سيؤدي دون شك إلى غياب شريك أساسي في صنع السياسات العامة، و مراقبة السلطة السياسية و الإدارية و محاسبتها، بالإضافة إلى أن غياب الشفافية لا يؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين الذين لا يستطيعون المشاركة في تغيير الأوضاع، و عليه فإن الحكم الصالح هو الحكم الذي يحتوي على البعد الديمقراطي و يقوم على المشاركة و المحاسبة و الرقابة والشفافية. وبناءا على ما قدمه البنك العالمي⁶ حول تحديد مفهوم و

⁴ خلوفي رشيد، أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية للإدارة (محاضرة القيت على طلبة القانون الإداري للسنة الجامعية (98-99).

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الإقتصادي و الاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، " خلق الفرص للأجيال القادمة " نيويورك : المكتب الإقليمي للدول العربية ، 2002 ، ص.101 .

⁶ Banque Mondial:« Rapport sur le Développement dans le Monde » 2001 , N. B Washington D. C p.14.

مقومات الحكم الراشد، نكتشف الركائز والمعايير التي يمكن من خلالها فهم المصطلح و التعامل معه، حيث يقوم على:

- 1- **الانفتاح السياسي:** و يتكون من الجانب القانوني و وسائل الممارسة السياسية، مع توفير ضمانات ممارستها.
- 2- **المشاركة السياسية:** و تعني درجة المشاركة في الحكم بين النساء و الرجال، و كذا آليات المشاركة و الإطار القانوني الذي تتميز به و مدى توفر الشفافية في الانتخابات.
- 3- **القضاء:** يتكون من الإطار القانوني، و استقلالية القضاء، و محاربة الفساد في الجهاز القضائي مع الالتزام بإعادة النظر في الأساليب المتبعة في التقاضي.
- 4- **الإعلام:** يتعلق بحرية الإعلام و مدى توفير ضمانات حرية التعبير و الصحافة.
- 5- **الإدارة:** تخص تحسين نوعية الخدمة والتحكم في الفساد والحياد و تطبيق مبادئ الديمقراطية الاقتصادية و التحكم في النهب الجنائي، و الحد من تأثير و انتشار السوق الموازية مع توفير سبل التحكم في الاستهلاك و معدل التنمية و حسن استغلال رأس المال البشري، والاعتماد على المنافسة و فرض الشفافية.

كما حددت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مقومات الحكم الراشد في أربع ركائز تتعلق بتوفير سبل إرساء دولة القانون، و تحسين تسيير إدارة القطاع العام، و المحاربة و السيطرة على الفساد، و تخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية. إلا أن الإصلاح يتطلب تحضير الأرضية المناسبة له، و توفير آليات التطبيق الميداني و تتجسد هذه الآليات في:⁷

⁷ حسن كريم ، مرجع سابق، ص.139.

2/ آليات تجسيد الحكم الراشد:

2-1 الآليات السياسية: يقوم الحكم الراشد على أساس وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية و ذات بعد

شعبي أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية و بواسطة انتخاب الهيئات المركزية و المحلية بطريقة شفافة و نزيهة. إن الشرط السياسي القائم على ضرورة توفير البعد الديمقراطي و الحرية السياسية من شأنه أن يعطي للدولة الاستقرار السياسي، وهو أحد الشروط الواجبة لتطوير كاف المشاري ع و القطاعات الحيوية في المجتمع، فهذا الأمر يسمح للدولة بالاهتمام بالقضايا ذات البعد التنموي و الإنساني، كضمان الصحة العمومية و المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

2-2 الآليات القانونية: يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات و أعمال الهيئات و المؤسسات الحاكمة في الدولة ، و ضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة و أيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.

2-3 الآليات الاقتصادية و الاجتماعية: يتطلب الحكم الراشد التحكم في الموارد الاقتصادية و الاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية و محاربة الفقر لدى الأوساط الاجتماعية و يكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات و توفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.